واقع الأمن الغذائي الجزائري في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي

أ د. علي مكيد

ط د. فريدة بن عياد

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم تجارية/جامعة المدية

www.faridab672@gmail.com

Abstract:

This study aims to reveal the global food security indicators and the possibility of achieving Algeria for food security, and through the development of Algeria analysis in light of indicators developed by the Economist Intelligence Unit, on the grounds that Algeria is a country to achieve food security seeks to be able to reduce the severity of the economic dependency that now threatening the security of all countries, especially in light of the changes that the world is witnessing at the present time, in order to determine the policies that will be pursued by the authorities, and that can contribute to raising the level of food security.

Key words: global food security indicators, food security, the Economist Intelligence Unit, economic dependency.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن مؤشرات الأمن الغذائي العالمي ومدى إمكانية تحقيق الجزائر لأمنها الغذائي، وذلك من خلال تحليل وضع الجزائر في ظل المؤشرات التي وضعتها وحدة المعلومات الاقتصادية، على اعتبار أن الجزائر بلد يسعى لتحقيق أمنه الغذائي حتى يتمكن من التقليص من حدة التبعية الاقتصادية التي باتت تهدد أمن الدول كافة خاصة في ظل التحولات التي يشهدها العالم في الوقت الحاضر، وذلك في سبيل تحديد السياسات التي من شأنها أن تنتهجها السلطات والتي يمكن أن تساهم في رفع مستوى الأمن الغذائي.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات الأمن الغذائي العالمي، الأمن الغذائي، وحدة المعلومات الاقتصادية، التبعية الاقتصادية.

مقدمة:

يعتبر تحقيق الأمن الغذائي غاية تسعى لتحقيقها جل الدول، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة وما تطرحه من تحديات متعددة خاصة بالنسبة للدول النامية، لذا كان لزاما على هذه الدول أن تسعى جاهدة للتخفيف من التبعية اتجاه الخارج خاصة فيما يتعلق بتحقيق أمنها الغذائي.

وعلى هذا الأساس تقوم وحدة المعلومات الاقتصادية (EIU) وهي جزء من المجموعة الاقتصادية بإصدار المؤشر العام للأمن الغذائي العالمي، الذي يستند على مجموعة من المؤشرات الفرعية التي تعكس وضعية الأمن الغذائي على مستوى العالم، وتهدف هذه الدراسة إلى استعراض أهم مؤشرات الأمن الغذائي للجزائر من خلال التقارير العالمية المتمثلة في مؤشر الأمن الغذائي العالمي، الذي تصدره وحدة المعلومات الاقتصادية (EIU)، حيث تستند المؤشرات إلى بيانات من جهات متعددة والمنظمات الدولية كالبنك الدولي، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية بالإضافة إلى صندوق النقد الدولي.

وتكمن أهمية الدراسة في محاولتنا تحليل الوضعية الغذائية الجزائرية، وذلك من أجل تقييم وضعية وواقع الأمن الغذائي الجزائري في ظل المؤشر العام للأمن الغذائي العالمي.

ولمعالجة هذا الموضوع سنتطرق أولا إلى توضيح مفهوم الأمن الغذائي، ثم نعمل على الوقوف على وضعية الأمن الغذائي الجزائري، وكذا حصر أهم مؤشرات الأمن الغذائي العالمي، لننتقل بعدها إلى تحليل المؤشرات الرئيسية في الجزائر خلال سنة 2014، ونحاول في الأخير أن نجري مقارنة للمؤشر العام للأمن الغذائي في الجزائر وبعض الدول العربية خلال الفترة (2013-2015).

أولا- مفهوم الأمن الغذائي:

يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر للجميع وفي كل الأوقات الإمكانيات المادية، الاجتماعية والاقتصادية للوصول إلى الأغذية المأمونة والمغذية بكميات كافية لتلبية احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية لينعموا بحياة نشيطة وصحية([i]).بالارتكاز على هذه النظرة،يمكن تحديد أربعة أبعاد للأمن الغذائي وهي:توافر الأغذية،إمكانية الوصول اقتصادياً ومادياً إلى الأغذية،واستخدام الأغذية واستقرارها مع مرور الزمن.

أما المؤشر العام للأمن الغذائي العالمي الذي تصدره وحدة المعلومات الاقتصادية (EIU) فإنه يتبنى تعريف الأمن الغذائي على أنه قدرة الناس في كافة الأوقات على الوصول المادي والاجتماعي والاقتصادي إلى أغذية كافية تلبي احتياجاتهم الغذائية من أجل حياة صحية([ii]).

فالأمن الغذائي ظاهرة معقدة تتجلى في العديد من الحالات الجسدية الناجمة عن أسباب متعددة،وقد أرسى مؤتمر القمة العالمي للأغذية فيعام1996أربعة أبعاد للأمن الغذائي:التوافر، الحصول، الاستقرار والانتفاع،وعرض تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لسنة2013مجموعة من المؤشرات

شملت هذه الأبعاد الأربعة بغية التغلب على السلبيات التي تنشأ عن الاعتماد على مؤشر مدى انتشار نقص التغذية وحده، وتقدم مجموعة المؤشرات المتعلقة بقياس الأمن الغذائي عبر أبعاده الأربعة صورة أكثر شمولاً،ويمكن أن تساعد أيضاً في تهديف سياسات الأمن الغذائي والتغذية وتحديد أولوياتها([iii])،ومن أجل الحصول على صورة شاملة أكثر دقة عن حالة الأمن الغذائي في بلد معين من الضروري تحليل الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي تحليلا شاملا، حيث يمكن التعريف بكل من هذه الأبعاد من خلال ما يلي:

1- توافر الأغذية *(AvailabilityFood)*:التوافر يعتبر بعدا مهما من أبعاد الأمن الغذائي، فتوريد ما يكفي من الغذاء للسكان أمر ضروري، ولكن غير كافي، كما أنه شرط لضمان ملاءمة وصول الغذاء للأفراد([iv])،بمعنى غذاء كاف وبنوعية مناسبة([v])، حيث لايشمل بُعد التوافر كمية الأغذية وحسب بلأيض أًجودتها وتنوعها،وتشمل مؤشرات تقييم التوافر مدى كفاية إمدادات الطاقة الغذائية،نسبة السعرات الحرارية المستمدة من الحبوب، الجذوروالدرنات،متوسط إمدادات البروتينات، متوسط الإمداد بالبروتينات من مصدر حيواني ومتوسط قيمة الإنتاج الغذائي.

2- الحصول على الغذاء(*Food Access*):وصول الموارد الغذائية بشكل ملائم ومستمر نحو الأفراد لأجل أن يكتسبوا أغذية مناسبة وفق نظام غذائي مغذ، أي إمكانية الحصول على الغذاء الكافي للأفراد والأسر([vi])، ويتم تحديد فرص الحصول على الغذاء في المقام الأول من خلال الدخل، أسعار الغذاء وقدرة الأسر والأفراد على تلقي الدعم الاجتماعي، بالإضافة إلى أن الحصول على الغذاء أيضا تتأثر إلى حد كبير بالمتغيرات الاجتماعية([vii])،إذ يشمل أيضا إمكانية الوصول إلى الأغذية فعلياً بالنظر إلى مدى توفر البنية التحتية للنقل مثل وجود السكك الحديدية والطرق، وإمكانيات الحصول عليها من ناحية اقتصادية ممثلة بمؤشر أسعار الأغذية المحلية،ومعدل انتشار نقص التغذية([viii]).

3- **الاستقرار (*Stability*)**:إمكانية الحصول على الغذاء الكافي في كافة الأوقات دون أن يكون أمام مخاطر فقدان هذه الإمكانية بسبب صدمة معينة مثل أزمة اقتصادية أو بيئية أو دورة موسمية([ix])، أي لكي يصل السكان أو الأسر أو الأفراد إلى مرحلة الأمن الغذائي فإنه يجب أن يكون لهم القدرة على الوصول إلى الغذاء الملائم في كل الأوقات، ولا يجب أن يكون هناك خطر فقدان الوصول إلى الغذاء نتيجة لأحد الصدمات (الأزمات الاقتصادية أو المناخية) أو الأحداث الدورية (كانعدام الأمن الغذائي الموسمي)، وبذلك فإن مفهوم الاستقرار يشير إلى كل من بعد الإتاحة وبعد الوصول إلى الغذاء([x]).

4- **الإنتفاع (*Utilization*)**: طريقة استعمال الأفراد للغذاء يتوقف على نوعية الأغذية، طريقة الإعداد والت
نتائج الإنتفاع من الأغذية خاصة فيما يتعلقبالقصور التغذوي لدى الأطفال دون سن الخامسة كالهزال، هشاشة العظام ونقص الوزن، وقد اضيفت سنة 2013 من إصدار تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم أربعة مؤشرات أخرى لنقص المغذيات الدقيقة تتمثل في انتشار فقر الدم ونقص فيتامين (A) بين الأطفال دون سن الخامسة، انتشار نقص اليود وفقر الدم عند الحوامل[xii].

ثانيا- وضعية الأمن الغذائي في الجزائر:

يعتبر الأمن الغذائي مطلب تسعى كل الدول لتحقيقه، والجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة من أجل ضمان الوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي، ونتيجة لذلك كان لابد من التطرق إلى الميزان السلعي للجزائر من خلال الوقوف على تطور المتاح من أهم الأغذية في سبيل الوصول إلى معرفة واقع ووضعية الأمن الغذائي في الجزائر.

الشكل رقم (01): تطور المتاح من الحبوب خلال الفترة (2002-2013) (ألف طن)

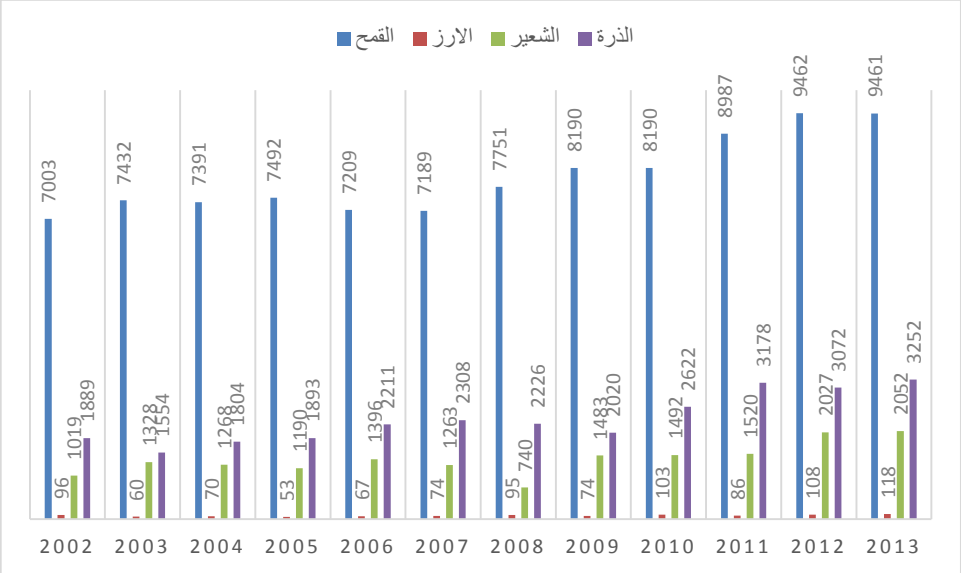

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات FAOSTAT

نلاحظ من خلال الشكل رقم (01)، أن المتاح من القمح عرف ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة الممتدة بين (2002-2013)، نظرا لكونه يشكل الغذاء الأول في الميزان السلعي الغذائي باعتباره الغذاء الرئيسي للفرد الجزائري نظرا لاعتمادهم على الخبز بدرجة كبيرة في غذائهم، أما بالنسبة للمتاح من الشعير فهو يعرف تذبذبا، ويستعمل كغذاء للحيوانات من أجل الحصول على البروتينات الحيوانية، أما الأرز فقد عرفا تذبذبا أيضا من سنة لأخرى باعتباره ليس الغذاء الأساسي للجزائريين.

الشكل رقم (02): تطور المتاح من الخضر خلال الفترة (2002-2013) (ألف طن)

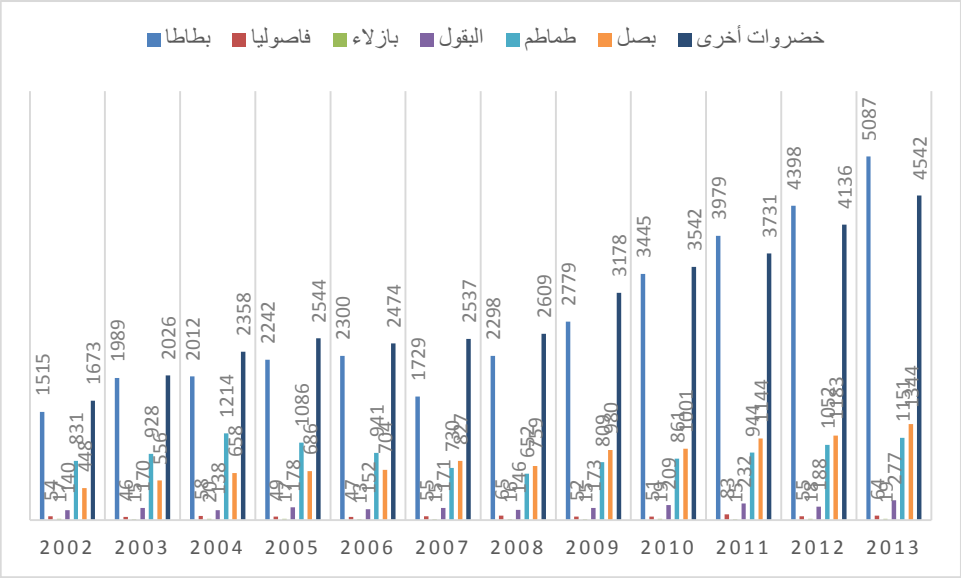

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات FAOSTAT

نلاحظ من خلال الشكل تطور كميات المتاح من الخضر خلال الفترة الممتدة (2002-2013)، حيث شهد المتاح من البطاطا ارتفاع متواصل نتيجة لاعتماد الفرد الجزائري على البطاطا في غذائه، كما هو الحال بالنسبة للمتاح من البصل فقد شهد أيضا ارتفاعا متواصلا، في حين شهد المتاح من الطماطم تذبذبا ومن ثم عرفت ارتفاعا منذ سنة 2010، أما بالنسبة لباقي الخضر فقد عرف المتاح منها ارتفاعا محسوسا خلال نفس الفترة، وهذا يعكس قدرة الجزائر على إنتاج مختلف الخضر التي يحتاج إليها الفرد الجزائري نظرا لتنوع المناخ، ومن ثم بإمكانها أن تحقق إكتفاء ذاتي بالنسبة للخضر.

الشكل رقم (03): تطور المتاح من الفواكه خلال الفترة (2002-2013) (ألف طن)

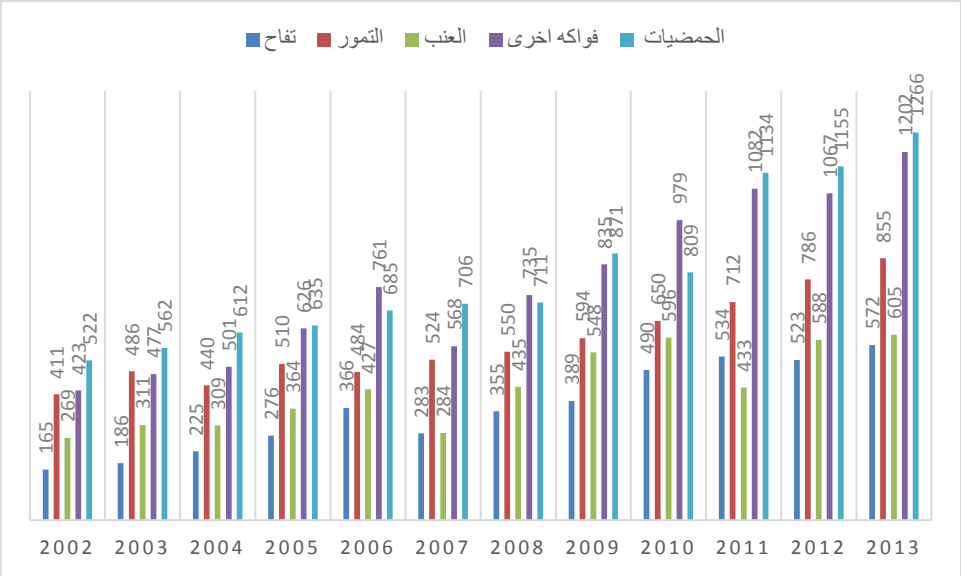

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات FAOSTAT

نلاحظ من خلال الشكل أنه خلال الفترة الممتدة (2002-2013)، شهدت معظم أنواع الفواكه ارتفاعا في المتاح، حيث تأتي في المرتبة الأولى الحمضيات على اعتبار أن مناخ الجزائر يسمح بالحصول على إنتاج كاف في هذه الفاكهة نظرا لمناخ الجزائر الذي يسمح بنمو هذه الفاكهة، لذا كان لزاما على السلكات أن تولي مزيدا من الاهتمام للفلاحين الذين يقومون بزراعة هذه الفاكهة، والتي تعتبر ضرورية في فصل الشتاء لما لها من فوائد على صحة الإنسان، ثم يليها الفواكه الأخرى، ثم يليها المتاح من التمور ثم المتاح من العنب وأخيرا المتاح من التفاح، وعموما فقد شهد المتاح من الفواكه ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة.

الشكل رقم (04): تطور المتاح من بعض المحاصيل الصناعية خلال الفترة (2002-2013)(ألف طن)

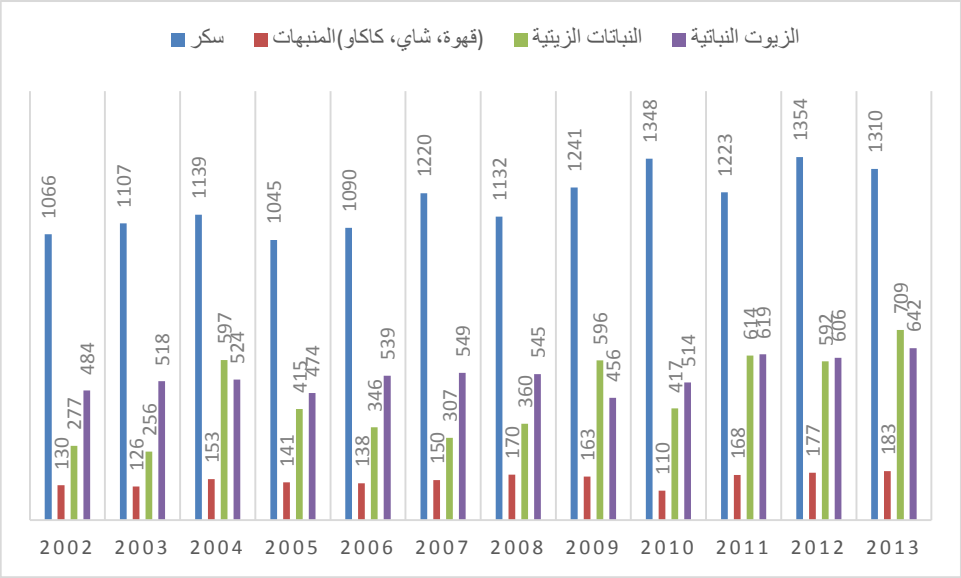

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات FAOSTAT

نلاحظ من خلال الشكل أن معظم المحاصيل الصناعية شهدت تذبذبا في الكميات المتاحة خلال الفترة (2002-2013)، وهذا راجع إلى أن غالبية هذه المواد يتم استيرادها من الخارج، وبالتالي لا يمكن التحكم في الكميات المتاحة منها ولا في أسعارها، وذلك لأن القهوة على سبيل المثل يتم تحديد سعرها في السوق الدولية لذا فالجزائر تبقى تعاني من تبعية اتجاه الخارج في توفير هذه المادة للأفراد نظرا لكونها لا تنتج في الجزائر.

الشكل رقم (05): تطور المتاح من المنتجات الحيوانية خلال الفترة (2002-2013) (ألف طن)

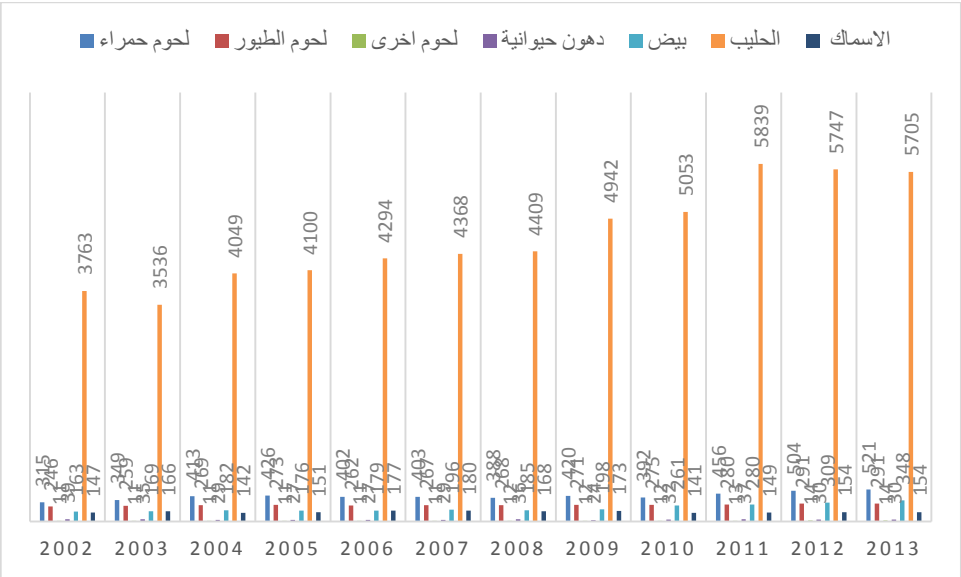

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات FAOSTAT

نلاحظ من خلال الشكل رقم (05)، تطور المتاح لأهم المنتجات الحيوانية والأسماك، لأنها تعتبر أهم مصادر البروتينات الحيوانية، إذ يعتبر الحليب ثاني مادة من حيث الكمية المتاحة في الميزان الغذائي الجزائري بعد القمح، باعتاره يشكل غذاء كامل بالنسبة للفرد الجزائري، نظرا لاستهلاكه لدى معظم الفئات

العمرية، حيث عرف المتاح من الحليب ارتفاعا من سنة لأخرى خلال الفترة (2002-2013)، في حين شهد المتاح من لحوم الطيور، لحوم أخرى، بيض ارتفاعا مستمرا خلال الفترة المدروسة كذلك وذلك لزيادة اهتمام السلطات بتدعيم الفلاحين للقيام بتربية الدواجن، أما اللحوم الحمراء والأسماك فقد شهدت تذبذبا من سنة لأخرى وعلى الرغم من الدعم الذي تقدمه السلطات إلا أنه مزالت تعاني من نقص في اللحوم مما انعكس على ارتفاع أسعارها.

وفي الأخير يمكن القول أن رغم التطور المحلوظ في المتاح إلا أنه لا يعكس وضعية الأمن الغذائي بصورة دقيقة في الجزائر نظرا لأنه لا يظهر الطلب الفعلي والاستهلاك الفعلي للمواد الغذائية في الجزائر، وقصد الوقوف على حقيقة الأمن الغذائي في الجزائر سنقوم بدراسة وتحليل مؤشر الأمن الغذائي العالمي والتركيز على الجزائر.

ثالثا- المؤشر العام للأمن الغذائي العالمي:

يقيس هذا المؤشر الأمن الغذائي على مستوى العالم ويستند في ذلك إلى الأبعاد الرئيسية التالية: توافر الغذاء (Availability)، القدرة على تحمل تكاليف الغذاء(Affordability)، (جودة وسلامة الغذاء) (Quality&safety)، حيث أصدرت دوبونت(DuPont)، والتي تأسست في سنة 1802، تتولى وضع العلم على العمل من خلال وضع حلول مستدامة ضرورية لحياة أفضل وأكثر أمنا وصحة للناس كافة في كل مكان، تعمل في حوالي 90 دولة، حيث توفر مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المبتكرة للأسواق([xiii])،فهي تولي اهتماما كبيرا لموضوع الأمن الغذائي، حيث تقوم دوبونت بمختلف شركاتها حول العالم (دوبونت لحماية المحاصيل، دوبونت بايونير، دوبونت للتغذية والصحة، دوبونت للتغليف والبوليمرات الصناعية، ودوبونت لعلوم الأحياء الصناعية) بمعالجة مسألة الأمن الغذائي من خلال تقديم الابتكارات القائمة على العلم([xiv])، ووحدة المعلومات الاقتصادية(EconomicIntelligence Unit)،وهي جزء من المجموعة الاقتصادية، المصدر الرئيسي لتحليل معلومات الشؤون التجارية العالمية، تأسست سنة 1946 بوصفها وحدة بحوث داخلية بصحيفة إيكونوميست تعمل على تقديم المعلومات التجارية، التنبؤ والمشورة لأكثر من 105 مليون من صناع القرار بالشركات العالمية الرائدة، المؤسسات المالية، الحكومات والجامعات، مؤشر الأمن الغذائي العالمي2014 (GlobalFood Security Index 2014)،والذي يقيس واقع الأمن الغذائي من حيث 28 مؤشر للأمن الغذائي ترصد التأثير المستمر للاستثمارات واتفاقيات التعاون والسياسات الزراعية حول العالم وذلك في 109 دولة، حيث تمإضافة دولتين هما كل من دولة الإمارات والكويت إلى قائمة المؤشر خلال 2014([xv])، نظرا لأن الأمن الغذائي يشكل تحديا عالميا متناميا في ظل الزيادة السكانية التي تتجاوز 75 مليون نسمة كل سنة، إذ سيصل إجمالي سكان العالم إلى أكثر من 9 مليار نسمة بحلول سنة 2050، كما ستكون أسعار الأغذية بمثابة عقبات رئيسية أمام إمكانية الحصول على الغذاء خصوصا مع إنفاق المليارات من السكان في الدول النامية نصف إلى ثلاث أرباع دخولهم على الغذاء، كما سيشكل نقص المياه ومحدودية الأراضي الصالحة للزراعة لاسيما في

الدول النامية تحديات إضافية أمام تحقيق الأمن الغذائي([xvi])،والهدف العام من هذا المؤشر يتجلى في تقييم البلدان أيها الأقل أو الأكثر تعرضا لانعدام الأمن الغذائي من خلال الأبعاد هذه، إذ تحتوي هذه الأبعاد على المؤشرات التالية([xvii]):

1- **القدرة على تحمل تكاليف الأغذية (Affordability)**:يقاس من خلال ستة مؤشرات:

- ✓ استهلاك المواد الغذائية كنسبة من الإنفاق الأسري؛
- ✓ نسبة السكان تحت خط الفقر العالمي؛
- ✓ الناتج المحلي الإجمالي للفرد؛
- ✓ التعريفات الجمركية على الواردات الزراعية؛
- ✓ وجود برامج لشبكات الأمان الغذائي؛
- ✓ حصول المزارعين على التمويل.

2- **توافر الأغذية (Availability)**: ويقاسبثمانية مؤشرات:

- ✓ كفاءة الإمدادات الغذائية؛
- ✓ الإنفاق الحكومي على التنمية والبحوث الزراعية؛
- ✓ البنى التحتية الزراعية؛
- ✓ تقلب الإنتاج الزراعي؛
- ✓ عدم الاستقرار السياسي؛
- ✓ الفساد؛
- ✓ قدرة الاستيعاب في المناطق الحضرية؛
- ✓ نقص الغذاء.

3- **جودة وسلامة الغذاء (Quality&safety)**: يقاس بخمسة مؤشرات:

- ✓ تنويع النظام الغذائي؛
- ✓ المعايير الغذائية؛
- ✓ توافر التغذية الدقيقة؛
- ✓ جودة البروتين؛
- ✓ سلامة الأغذية.

والجدول التالي يوضح مؤشر تطور الأمن الغذائي العالمي ل109 بلد.

جدول رقم (01): مؤشر تطور الأمن الغذائي العالمي 2012-2015 (معدل تغير نقاط 109 بلد)

السنوات / المتغيرات	2013-2012	2014-2013	2015-2014
إجمالي المؤشر	0.4+	1.1+	1.2+
القدرة على تحمل تكاليف الغذاء	0.3-	2.3+	1.0+
توافر الغذاء	1.2+	0.1+	1.4+
جودة وسلامة الغذاء	0.0	0.4+	1.1+

Source: Global Food Security Index 2015, an Annual Measure of the State of Global Food Security,The Economist Intelligence Unit Limited, 2015, p07.

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تحسن ملحوظ في مؤشر الأمن الغذائي ل 109 بلد، حيث ارتفع معدل النقاط من 0.4 خلال الفترة الممتدة من (2012-2013) إلى 1.2 خلال الفترة (2014-2015)، وهذا يدل على تحسن أوضاع الأمن الغذائي العالمي، كما يتبن من خلال الجدول أن هناك ارتفاع في بعد القدرة على تحمل تكاليف الغذاء من (-0.3) إلى 2.3 خلال الفترة الممتدة من (2012-2014) ليعاود الانخفاض إلى 1.0 خلال الفترة (2014-2015)، في حين انخفض بعد توفر الغذاء من 1.2 خلال الفترة (2012-2013) إلى 0.1 خلال الفترة (2013-2014) ليعاود الارتفاع إلى 1.4 خلال الفترة (2014-2015)، بينما شهد بعد جودة وسلامة الغذاء تحسن ملحوظ حيث ارتفع من (0.0)إلى (1.1)خلال الفترة الممتدة (2012-2015).

رابعا- المؤشرات الرئيسية للأمن الغذائي في الجزائرلسنة 2014:

تعتبر المؤشرات الرئيسية لقياس الأمن الغذائي مهمة لمعرفة وضعية الأمن الغذائي في بلد ما، لذا فكل البلدان مطالبة بتحسين هذه المؤشرات من أجل ضمان توفير الأمن الغذائي، والجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة لتحقيق تحسن في وضعية الأمن الغذائي لديها، والمؤشرات الرئيسية للأمن الغذائي للجزائر تعكس ذلك كما هو موضح في الجدول الموالي.

جدول رقم (02): مؤشر الأمن الغذائي للجزائر لسنة 2014.

السنوات / المتغيرات	قيمة المؤشر (%)	التغير في قيمة المؤشر (2014-2013)
مؤشر الأمن الغذائي (الإجمالي)	47.5	+1.6
القدرة على تحمل تكاليف الغذاء	46.6	+4.2
توافر الغذاء	48.3	-0.3
جودة وسلامة الغذاء	47.7	+0.5

Source: The Economist Intelligence UnitFood security in focus: Middle East & North Africa 2014, The Economist Intelligence Unit Limited, Sponsored by DU PONT 2014, p14.

يتضح من خلال الجدول أن قيمة مؤشر الأمن الغذائي للجزائر بلغت 47.5 بمقياس بين 0-100 بتحسن يقدر ب (1.6+) نقطة عن السنة الماضية، أما بالنسبةللمؤشرات الرئيسية للأمن الغذائي فقد بلغت قيمة مؤشر القدرة على تحمل تكاليف الغذاء 46.6%بتحسن يقدر ب(4.2+) نقطة مقارنة بالسنة الماضية وهذا ما يعكس تحسن القدرة الشرائية للفرد الجزائري، في حين بلغت قيمة مؤشر توافر الغذاء 48.3%بتراجع يقدر ب (0.3-) مقارنة بالسنة الماضية، أما بخصوص مؤشر جودة وسلامة الغذاء فقد بلغت قيمته 47.7% بتحسن يقدر ب (0.5+) نقطة عن السنة الماضية، وعموما نلاحظ أن هناك تحسن ملحوظ في المؤشرات الرئيسية للأمن الغذائي باستثناء توافر الأغذية هذا ما يعكس كذلك تحسن في مستوى الأمن الغذائي الجزائري، وعلى الرغم من تحسن مستوى المؤشرات بالمقارنة بسنة 2013، إلا أن القيمة المطلقة لهذه المؤشرات لازالت دون المستوى المرغوب (على الأقل المستوى المتوسط 50%).

والجدير بالذكر أنه حققت الجزائر نجاحات في مجال الأمن الغذائي وذلك من خلال الوجود المتزايد في مجالسلامة الغذاءالذيساهم أيضا في زيادات كبيرة نسبيا في درجة الجزائر، بالإضافة إلى ذلك استفادت من محصول جيد سنة 2013[1].

خامسا- مؤشر الأمن الغذائي للجزائر بالمقارنة مع بعض الدول العربية للفترة الممتدة من (2013-2015):

يعتبر المؤشر العاملللأمن الغذائي العالمي، الذي يقيس حالة الأمن الغذائي في العالم، ذو أهمية نظرا لما له من دور في تمكين الدول من معرفة وضع أمنها الغذائي الحالي في ظل هذا المؤشر، لذا حاولنا أن نوضح وضع الجزائر بالمقارنة ببعض الدول العربية، والجدول الموالي يوضح ذلك.

[1]The Economist Intelligence Unit, Food security in focus: Middle East & North Africa 2014,The Economist Intelligence Unit Limited, p10.

جدول رقم (03): مؤشر الأمن الغذائي العالمي للجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة (2013-2015).

البلد	الترتيب العالمي			قيمة المؤشر			تغير قيمة المؤشر		
	2013	2014	2015	2013	2014	2015	2013	2014	2015
السعودية	31	32	30	65.7	69.6	72.8	0.6-	2.5+	2.7+
تونس	47	54	51	58.0	55.7	60.1	2.6-	2.9-	2.0+
الأردن	54	59	55	52.3	53.0	58.5	1.0+	0.2-	4.4+
مصر	56	66	47	51.7	49.3	61.8	0.2-	2.9-	12.4+
المغرب	59	63	62	49.4	50.1	53.9	1.2-	0.4-	1.3+
الجزائر	**68**	**70**	**68**	**45.2**	**47.5**	**50.9**	**3.6+**	**1.6+**	**1.5+**
سوريا	79	79	84	36.7	40.3	40.6	4.9-	1.3+	0.5-
اليمن	93	91	90	29.6	35.2	37.3	4.5-	2.4+	1.5+
السودان	104	97	92	25.2	32.7	36.5	3.5-	4.7+	2.9+

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إصدارات مختلفة من

Global Food Security Index 2013, 2014, 2015, an Annual Measure of the State of Global Food Security, The Economist Intelligence Unit Limited, 2013, 2014, 2015.

يتضح من خلال الجدول أن السعودية احتلت المرتبة الأولى عربيا و107/31، 109/32، 109/30 على التوالي عالميا خلال السنوات 2013، 2014، 2015، في حين احتلت مصر المرتبة الثانية عربيا في سنة 2015 بعدما كانت تحتل المرتبة الرابعة خلال السنوات السابقة، وعالميا فقد احتلت المرتبة 109/47 في سنة 2015، في حين احتلت الجزائر المرتبة السادسة عربيا والمرتبة 107/68، 109/70، 107/68 على التوالي عالميا خلال السنوات 2013، 2014، 2015وهذا ما يعكس ضعف مستوى الأمن الغذائي في الجزائر على الرغم من سعيها لتحقيقه من خلال سن العديد من القوانين في سبيل ذلك كسياسة التجديد الفلاحي والريفي للمخطط الخماسي(2010-2014)، فسياسة التجديد الفلاحي والريفي،هي عبارة عن محاولة الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني، والمتمثلة في استراتيجيات تعتبر محورهذه السياسة،حيث في المدى المتوسط تبحث في التغيرات والآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس لتدعيم الأمن الغذائي بالاعتماد على شراكة بين القطاع العام والخاص،تأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية وبروز حوكمة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية، وعلى الرغم من تبني هذه السياسة إلا أن الجزائر لم تحقق المستوى المطلوب من الأمن الغذائي، في حين احتلت السودان المركز الأخير في الدول العربية و109/92 عالميا سنة 2015.

خاتمة:

لقد كان لبرامج الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية المتتالية التي أجرتها الجزائر، سواء على المستوى التنظيمي أو على مستوى التوزيع القطاعي للاستثمارات، دورا كبيرا في إعادة توجيه المجهود التنموي لصالح القطاعات الاقتصادية ذات العلاقة بالاحتياجات الغذائية للمجتمع، وقد أدت هذه السياسة

الاقتصادية بالإضافة إلى إجراءات تحرير التجارة الخارجية إلى توسيع السوق الوطني للغذاء، مما ساهم في تحسن نسبي لمركز الجزائر العالمي وفق مؤشر الأمن الغذائي بالرغم من أن مستواه المطلق لازال دون المتوسط.

نتائج الدراسة:

- ✓ من بين الأبعاد الأربعة التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة كان بعد الاستقرار الأقل تقدما، وهذا يعكس وضع عدم الاستقرار السياسي وكذا زيادة التقلبات في الأسعار الدولية للأغذية، والجزائر عرضة كذلك لعدم الاستقرار على اعتبار أنها تعتمد على الأسواق الدولية للأغذية وهذا في ظل زيادة عدد سكانها بسرعة؛
- ✓ على الرغم من اهتمام الجزائر بمجال الأمن الغذائي من خلال اعتماد سياسة اقتصادية تعطي أولوية النهوض بكافة القطاعات ذات العلاقة بالأمن الغذائي، إلا أن مستوى تحقيق الأمن الغذائيلازال غير كافي (دون المستوى) نظرا لجمود هذه القطاعات المذكورة وعدم مواكبتها للتطورات الحاصلة على المستوى العالمي؛
- ✓ شهدت الجزائر من خلال مؤشر الأمن الغذائي العالمي ارتفاع فاق ثلاث درجات في سنة 2013مقارنة بسنة 2012 وذلك من بين 107 من دول العالم الذي يضمها المؤشر، أما في سنة 2015 فقد حققت تحسنا بمقدار 1.5 درجة من بين 109 دولة؛
- ✓ هناك تحسن في المؤشرات الرئيسية للأمن الغذائي للجزائر، إذ تحسن كل من مؤشر القدرة على تحمل تكاليف الغذاءوجودة وسلامة الغذاءب (4.2+) و(0.5+) على الترتيب خلال الفترة (2013-2014)، في حين عرف مؤشر توافر الغذاء تراجع بمقدار (0.3-) خلال نفس الفترة؛
- ✓ هناك تحسن نسبي لوضع الأمن الغذائي الجزائري الذي بلغ 50.9 سنة 2015بإرتفاع يقدر ب 1.5 درجة عن السنة الماضية إلا أنه يبقى دون المستوى المطلوب، نظرا لأن الولايات المتحدة تمكنت من تحقيق 89.0 سنة 2015، وهذا ما يعكس الوضع متدني للأمن الغذائي الجزائري.

التوصيات:

- ✓ تدعيم الإجراءات التنظيمية والاستثمارية لتطوير الإنتاج المحلي في الجزائر خاصة في مجال الحبوب وذلك من أجل التقليل من حدة التبعية الخارجية، خاصة وأن الحبوب وخاصة القمح الذي يعتبر الغذاء الرئيسي للفرد الجزائري، على اعتبار أن القمح يعتبر كسلاح في أيدي الدول المتقدمة تستعمله كوسيلة ضغط على الدول النامية؛
- ✓ العمل على إرساء قواعد تعمل على ترشيد النفقات العمومية خاصة في ظل انهيار أسعار النفط وما لها من آثار سلبية على وضعية الاقتصاد الجزائري، خاصة وأن الجزائر بلد يعتمد على

إيرادات الصادرات المتأتية من البترول كمورد أساسي لتمويل برامج التنمية، بدلا من اللجوء إلى التقشف لما له من آثار اجتماعية وسياسية خطيرة؛

- ✓ اعتماد إجراءات مالية، نقدية وتجارية تهدف إلى تثمين العمل الفلاحي كما تساهم في تحفيز اليد العاملة المؤهلة وإعادة توجيه اهتمامها إلى قطاعي الفلاحة والري باعتبارهما قطاعان لهما أهمية استراتيجية؛
- ✓ العمل على نشر الوعي بضرورة إرساء ثقافة القيام بالأعمال الفلاحية للمواطنين، وذلك من خلال تحفيز الفلاحين وتشجيعهم بمختلف الوسائل المتاحة لزيادة الإنتاج الفلاحي من أجل ضمان تحسين مستمر في وضعية الأمن الغذائي والرقي به إلى مصاف الدول المتقدمة.

قائمة المراجع:

[1]-Food And Agriculture Organization Of The United Nations, The State ofFood Insecurity in the World, The multiple dimensions of food security, Rome, 2013, p50.

[2]Global food security index 2014: SPECIAL REPORT: **The burden of obesity**Its relationship with food security, The Economist Intelligence Unit Limited 2014, p4.

3-Organisation Des Nations Unies Pour l'Alimentation Et L'Agriculture, L'état de L'insécurité alimentaire dans le monde, Créer un environnement plus propice à la sécurité alimentaire et à la nutrition, Rome, 2014, p13.

[4]-FAO Statistical Pocketbook World Food and agriculture 2015, Food and Agriculture Organization of the United Nations,Rome, 2015, P16.

[5]-J. Butler Walker, j. N.Kassi, C.Eamer, Food Security in Times of Change: A Policy Brief on Food Security for Northern Canada, Arctic Health Research Network—Yukon, 2009, p 3.

6-دائرة الإحصاءات العامة، تقرير تحليلي حول حالة الأمن الغذائي في الأردن 2011/2010، المملكة الأردنية الهاشمية، 2012، ص3.

[7]-FAO Statistical Yearbook 2014, Near East and North Africa food and agriculture, food and Agriculture Organization of the United Nations Regional Office for the North Africa, Cairo, 2014, p40.

[8]-Organisation Des Nations Unies Pour l'Alimentation Et L'Agriculture, op.cit, p13.

[9]-دائرة الإحصاءات العامة، مرجع سبق ذكره، ص4.

[10]-البنك الدولي، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تحسين الأمن الغذائي في البلدان العربية، البنك الدولي، 2009، ص3.

[11]-International Federation of red Cross and Red Crescent Societies, How to conduct a Food Security assessment, A step-by- step guide for National Societies in Africa,DoF/NACA-STREAM/FAO Workshop on Livelihoods Approaches and Analysis, Yangon, Myanmar ,2004, P17.

[12]-http://www.fao.org/economic/ess/ess-fs/ess-fadata/en/#.VVCE0FE0rDc2015/05/11

[13]-

http://www.albawaba.com/ar/business/pr/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B0%D8%A7%D8%A6%D9%8A-%D8%AF%D9%88%D8%A8%D9%88%D9%86%D8%AA-603903تاريخ الاطلاع: 2016/01/22

[14]-http://www.albayan.ae/economy/local-market/2015-02-09-1.2307442 تاريخ الاطلاع: 2016/01/22

[15]-Global Food Security Index 2014, an Annual Measure of the State of Global Food Security,The Economist Intelligence Unit Limited, 2014, p10.

[16]-

http://www.albawaba.com/ar/business/pr/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B0%D8%A7%D8%A6%D9%8A-%D8%AF%D9%88%D8%A8%D9%88%D9%86%D8%AA-603903

[1]Global Food Security Index 201517- an Annual Measure of the State of Global Food Security,The Economist Intelligence Unit Limited, 2015, p13